انعكاس خدمات تطبيق M-pesaكأحد منتجات التكنولوجيا المالية على الشمول المالي في كينيا

The reflection of m-pesa app services as a fintech product on financial inclusion in Kenya

ط د عبد الرحيم مزهودي★[1] د عبد الله جامع[2]

[1]جامعة حمه لخضر- الوادي، (الجزائر)،abderrahim-mezhoudi@univ-eloued.dz

[2]دكتور باحث في الاقتصاد الدولي، abdellahdja@gmail.com

تاريخ الإستلام: .../.../..... تاريخ قبول النشر: .../.../..... تاريخ النشر: ../.../.....

ملخص:

هدفت الدراسة الى محاولة إبراز أثار استخدام التكنولوجيا المالية عامة واستخدام تطبيقات الهاتف النقال في تحويل الأموال خاصة على الشمول المالي في دولة كينيامن خلال تعزيز وصول هذه الخدمات إلى المناطق النائية والمعزولة، وهذا من خلال عرض تجربة الشركة الرائدة في مجال الاتصال *safari.com* بالشراكة مع البنك التجاري الأفريقي من خلال تطبيق منصة المدفوعات *M-pesa* وركزنا في دراستنا على أساسيات الشمول المالي وعلاقتها بالحلول الرقمية المرتبطة بالشمول المالي من خلال تطبيقها في الخدمات المالية والمصرفية عبر الهاتف المحمول.

خلصت الدراسة إلى أن استخدام التكنولوجيا المالية لتحقيق الشمول المالي لا تتحقق إلا بتضافر جهود الدولة مع القطاع الخاص، وهذا ما بينته التجربة الكينية من خلال تطبيق *M-pesa*والذي تم توظيفه لتحقيق سياسة تهدف إلى الوصول إلى أكبر شريحة من المواطنين المقصيين ماليا وتقديم خدمات تتسم بالبساطة والسرعة.

الكلمات مفتاحية: التكنولوجيا المالية؛الشمول المالي؛كينيا؛شركات الهاتف المحمول؛ تحويل النقود.

Abstract:

The study aimed to try to highlight the effects of using fintech in general and using mobile applications in money transfer in particular to financial inclusion in the State of Kenya through enhanced access to remote and isolated clusters, By showcasing M-pesa's leading communication experience, we focused our study on the fundamentals of financial inclusion and its relationship to digital solutions associated with financial inclusion through its application in financial and mobile banking services.

The study concluded that the use of fintech to achieve financial inclusion is achieved only in conjunction with the state's efforts with the private sector, as demonstrated by Kenya's experience through M-pesa through its policy of reaching the largest segment of financially disinfected citizens and providing simple and fast services

Keywords:fintech;financial inclusion ; kenya; mobiles phone companies;M-pesa.

★**عبد الرحيم مزهودي**، abderrahim-mezhoudi@univ-eloued.dz

1.مقدمة :

في ظل ما يشهده العالم مؤخرا من تقدم هائل في مجال التكنولوجيا التي أصبحت محركا أساسيا لكافة المجالات، والذي انعكس على مجال المعاملات المالية حيث نال قسطا كبيرا من هذا التقدم، إذ تلعب التكنولوجيا دورا كبيرا في تطوير وسائل تقديم منتجات مالية تمتاز بالمرونة والسرعة وقلة التكلفة، وهو ما أدى إلى إنشاء العديد من المؤسسات الدولية الناشطة في مجال الخدمات المالية التكنولوجية.

وقد ساعد تبني التكنولوجيا المالية في دولة كينيا على ظهور شركات سعت إلى ابتكار كل ما من شأنه تسهيل المعاملات المالية ونشر ثقافة استخدام وسائل التكنولوجيا المالية في الحياة اليومية لأكبر شريحة من المواطنين.

وفي إطار سعي الدول جاهدة لبلوغ مستويات عليا من الشمول المالي يسمح لها بتحقيق الاستقرار المالي والمساهمة في تحقيق التنمية، عملت الحكومة الكينية على خلق المناخ المناسب وتشجيع كل ما من شأنه العمل على تطوير القطاع المالي بالدولة ومنه ظهرت منصة M-pesa كأحد منتجات التكنولوجيا المالية في كينيا ' وعليه نتساءل:

كيف يؤثر تطبيق M-pesa على الشمول المالي في دولة كينيا؟

للإحاطة بالموضوع يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما المقصود بالشمول المالي ؟
- هل يمكن الاعتماد على تطبيقات الهاتف النقال في تقديم الخدمات المالية؟
- هل حقق تطبيق M-pesa الأهداف المرجوة منه ؟

وكمحاولة للإجابة عن التساؤلات السابقة صغنا الفرضيات التالية :

- الشمول المالي هو توسع المنتجات والخدمات المالية لبلوغ كل المناطق وكل فئات المجتمع.
- يمكن الاعتماد على تطبيقات الهاتف المحمول في تقديم الخدمات المالية ولكن بتوافر بعض الشروط.
- حقق تطبيق M-pesa الأهداف المرجوة منه على مستوى الشركة المنتجة وعلى مستوى الدولة والمجتمع.

منهج الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي باعتباره مناسبا لعرض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والشمول المالي بحيث يعتمد على وصف الظاهرة كما هي ويحلل أبعادها، والمنهج التحليلي لتحليل ودراسة مساهمة تكنولوجيا تطبيقات الهاتف النقال في بلوغ الشمول المالي ليتم الوصول إلى النتائج النهائية.

2.أساسيات الشمول المالي:

إن الأهمية التي أصبح الشمولي المالي يتقلدها حاليا ' إنما جاءت من التأثير البالغ في القطاع المصرفي والمالي بالتوزيع الكفء للفرص بين الأفراد والتقليل من النمو الغير الرسمي الذي يطغى على اقتصاديات الدول النامية والفقيرة.

1.2 مفهوم الشمول المالي:

هناك عدة مفاهيم للشمول المالي نذكر:

- عرفته مجموعة العشرون ومؤسسة التحالف للشمول المالي على أنه " تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وتكاليف معقولة". (نغم حسين و نوري حسن مطر، 2020)
- و يعرفه صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بأنه "الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات،بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن،في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات،التحويلات، المدخرات، الائتمان، والتأمين)،و المقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة و مستدامة، في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة ". (بوزانة و حمدوش، 2020)
- وتعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (ocde)على أنه " العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والإدماج الاجتماعي و الاقتصادي". (نغم حسين و نوري حسن مطر، 2020)
- وأيضا هو مجموعة من العمليات التي تهدف إلى الاستجابة للصعوبات التي تواجه المجتمعات المحلية، لما في ذلك الفئات الضعيفة ذات الدخل المنخفض بأسعار معقولة وعادلة من قبل الجهات فاعلة (بن الضب، 2019).
- ويعرف البنك الدولي الشمول المالي على انه إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار مسيرة تلبي احتياجاتهم المعاملات المدفوعات، المدخرات الائتمان والتأمين ويتم تقديمها لهم بطريقة تتم بالمسؤولية والاستدامة (فلاق و اخرون، 2019).
- يعرف ايضا بأنه الحالة التي يكون فيها جميع الافراد قادرين لوصول الى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب وربح يحفظ كرامة العملاء، حيث يمكن الوصول الى الخدمات

المالية من خلال مقدمي تلك الخدمات بما في ذلك فئة الحاجات الخاصة والفقراء والمناطق الريفية ومناطق المهمشة (غريب و دريد، 2021) .

2.2خصائص الشمول المالي:

نستنتج من التعريفات السابقة عدة خصائص للشمول المالي وهي:

- ✓ العموم: من خلال استهداف جميع شرائح المجتمع بما فيهم محدودي الدخل.
- ✓ التنوع: تقديم خدمات ومنتجات بنكية متنوعة.
- ✓ السعر: تقديم خدمات ومنتجات بأقل تكلفة تناسب جميع شرائح المجتمع.
- ✓ لجودة: مراعاة عامل الجودة في طبيعة الخدمة والمنتج المقدم.
- ✓ الوقت: توفير الخدمة أو المنتج على مدار السنة وفي جميع الأوقات.
- ✓ التوسع: الوصول إلى جميع مواقع الشركات والأفراد لتسهيل عملية التنقل (فراح و عبد العزيز، 2021).

3.2أهمية الشمول المالي:

يعتبر الشمول المالي أداة الدول والحكومات لرفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي و الاستقرار المالي،من خلال:

- **الجانب الاقتصادي**:هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي،فمن الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من المؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي،علاوة على ذلك فإن الشمول المالي يعزز التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من العملاء و المعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية. (كركار، 2019، صفحة 364)

حيث يؤدي الوصول المالي إلى جذب مستثمرين من السوق العالمي في بلدان مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل والتوظيف، ويساهم في زيادة الفرص التجارية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، لذا يعد وسيلة للنمو والتنمية، ويساهم في تقليل الاعتماد على النقد وخفض تكاليف المعاملات من خلال التحول إلى المدفوعات الإلكترونية، ويسهل النظام المالي الشامل التخصيص الفعال للموارد الإنتاجية وبالتالي يمكن أن يقلل من تكلفة رأس المال. (لفتة و لفتة، 2019)

- **الجانب الاجتماعي**:يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل،والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة،ودمجهم بالقطاع المالي الرسمي عن طريق إتاحة الخدمات المالية وجعلها في متناول الشرائح الفقيرة و المهمشة، ذلك إلى جانب الاهتمام

بتحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، وبالتالي رفع مستوى المعيشة (كركار، 2019، صفحة 364).

فالشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع المستوى معيشة الفقراء كما يؤدي إلى قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي. (صابغ و غرفي، 2020)

4.2 مبادئ الشمول المالي:

تهدف المبادئ التالية الى خلق بيئة تنظيمية ملائمة للشمول المالي بحيث تشجع الابتكار والاستقرار المالي وحماية المستهلك وهي مصممة بشكل مرن يمكن تكييفها مع مختلف سياسات الدول:

1.4.2.القيادة: تهدف الى ايجاد التزام واضح وصريح لدى الحكومة والأطراف المشاركة بتوسيع قاعدة الشمول المالي للمساعدة في التخفيف من حدة الفقر، ويكمن التزامهم في مجموعة من الطرق منها:

- أن تأخذ الحكومات أسلوبا استباقيا لمواجهة السياسات والقضايا التنظيمية؛
- الانفتاح الاقتصادي مع الأخذ بعين الاعتبار تشجيع الابتكارات؛
- تعزيز التحالفات على نطاق واسع لجذب اهتمام القطاع الخاص، ودعم تقديم خدمات مثل التعليم المالي والبنى التحتية لنظام الدفع المالي الإلكتروني؛
- جمع وتوفير بيانات عن طبيعة وعمق الاحتياجات التي تلبي الطلب على الخدمات المالية مع شرط الحفاظ على متانة وسلامة أنظمتها المالية.

2.4.2.التنوع: ان هذه السياسة توفر مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات مما يؤدي الى زيادة فرص حصول الشرائح المستبعدة من الخدمات المالية والمصرفية عليها واستخدامها وعلى الحكومات أن تسهل تطوير هياكل السوق التي تشجع على الدخول والمنافسة بين جميع مقدمي الخدمات المالية.

3.4.2.الابتكار: وتعمل على تسخير قدرة التكنولوجيا على تخفيض التكاليف بالشكل الذي يجعلها مجدية اقتصاديا لمقدمي الخدمات المالية، من خلال الوصول الى أعداد كبيرة من الفقراء دون المساس بأمن وسلامة العمليات المالية.

4.4.2.الحماية: وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها للحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين، على اعتبار أن وجود بيئة منصفة وشفافة لحماية المستهلك هي جزء حيوي في تكوين إطار واسع للشمول المالي (نغم حسين و نوري حسن مطر، 2020، الصفحات 41-43):

2.4.2.التمكين:ويقصد به تطوير ثقافة العملاء المالية وتمكينهم من المعاملات بكل بساطة لاستغلالها وفق احتياجاتهم.

2.4.6.التعاون:ويسمح بخلق بيئة يسودها التنسيق والتشاور بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص وكل من له مصلحة، من أجل إزالة العقبات التي من شأنها عرقلة مسار الشمول المالي.

2.4.7.المعرفة:لابد من توافر البيانات والإحصاءات بشكل كافي ما يسهم في مساعدة متخذي القرارات في تقييم أداء الشمول المالي وتقديم النصائح والتوصيات المناسبة وبناء نظرة استشرافية بناء على البيانات المتوفرة.

2.4.8.التناسب:اعتماد تشريعات تتناسب والمخاطر التي تنطوي عليها المنتجات المالية المبتكرة ما يضمن السلامة المالية للعملاء (نغم حسين و نوري حسن مطر، 2020، الصفحات 36-37).

3.أبعاد الشمول المالي ومؤشراته:

1.3 أبعاد الشمول المالي: حسب البنك الدولي للشمول المالي أبعاد أهمها (بن رجب، 2018):

1.1.3 استخدام الحسابات المصرفية:

- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك،ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى.
- الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية)؛
- عدد المعاملات (الإيداع والسحب)؛
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي،فروع البنك)؛
- عدد المعاملات المالية (الإيداع والسحب).

2.1.3.الاقتراض:

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 22 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 22 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية؛

3.1.3 الادخار:

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 22 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12 شهرا الماضية، باستخدام مؤسسة توفير غير رسمية، أو أي شخص خارج الأسرة؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلاف ذلك، في المنزل مثلا خلال 12 شهرا الماضية.

4.1.3الاقتراض:

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهرا الماضية، من مؤسسة مالية رسمية؛

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهرا الماضية، من مصادر تقليدية غير رسمية، بما في ذلك الاقتراض من الأسر والأصدقاء.

5.1.3 المدفوعات:

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور، أو المدفوعات الحكومية، في 12 شهرا الماضية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال، إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى، خلال 12 شهرا الماضية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهرا الماضية.

6.1.3 التأمين:

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم ضد الكوارث الطبيعية.

الشكل 01: كيفية الوصول للشمول المالي

المصدر: مجموعة البنك الدولي، https://www.findevgateway.org/ar/blog/2018/05/mkasb-alshmwl-almaly-mkasb-mn-ajl-alm-mstdam

يبين الشكل أعلاه كيف يصبح الطريق متاحا ومختصرا أمام المحرومين من المعاملات المالية والمصرفية بمجرد اندماجهم في التكنولوجيا المالية، تصبح خدمات الادخار والائتمان والمدفوعات والتامين والتحويلات المالية متاحة لهم في اي مكان وزمان بعد ان كانت معاملاتهم نقدية وفقط وهو ما يسهم في توسيع الشمول المالي وخلق بيئة تنافس منفتحة ومتكاملة.

2.3مؤشرات الشمول المالي:

وهناك مجموعة من المؤشرات وأدوات القياس المعتمدة والمتعارف عليها دوليا والتي تستخدم في قياس مستوى الشمول المالي ومن أهمها ما يلي:

- نسبة المواطنين البالغين الذين يملكون حساب مصرفي (جاري/توفير/وديعة).
- نسبة المواطنين البالغين الحاصلين على أي نوع من التسهيلات المصرفية.
- نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تملك حساب بنكي (جاري/توفير/وديعة).
- نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحاصلة على تمويل قائم.

الجدول رقم 01: مؤشرات قياس الشمول المالي

البعد	مؤشرات قياسه
الوصول للخدمات المالية	- عدد نقاط الوصول لكل 10.000من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية. - عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع. - حسابات النقود الإلكترونية. - مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة. - النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.
استخدام الخدمات المالية	- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم. - نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم. - عدد حملة بوليصة التأمين لكل 1000من البالغين. - عدد معاملات الدفع عبر الهاتف. - نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم

	ومتواتر. – نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت. – نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية. – نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية. – نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.
جودة الخدمات المالية	– القدرة على تحمل التكاليف، الشفافية – الراحة والسهولة، حماية المستهلك، التثقيف المالي – المديونية لعوائق الائتمانية.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

(نغم حسين و نوري حسن مطر، 2020، الصفحات 71-72) (سيد اعمر و بن عبد الفتاح، 2020)

الشكل (02): مؤشرات الشمول المالي:

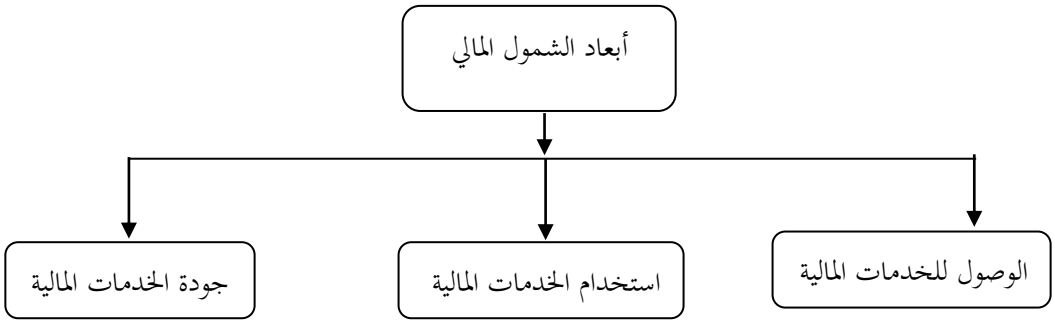

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ماسبق

4. معوقات الشمول المالي وآليات تحقيقه:

حتى تحقق أي دولة الشمول المالي لابد من: عمل دراسة من أجل معرفة الخدمات المالية الموجودة، وهل هي مناسبة للمستهلك وماذا يريد بالضبط وهي أول خطوة تستطيع الدولة وضع أهدافها ترفع بها مستوى الشمول المالي وهذا يتطلب مشاركة جهات كثيرة في الدولة:

حماية المستهلك من أجل تزويد ثقة الشعب في القطاع المصرفي والمالي يتم عن طريق:

- حصول العمليات على معاملة عادلة وشفافة وعلى الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة وبتكلفة مناسبة.
- تزويد العميل بكل المعلومات اللازمة في كل مراحل تعامله مع مقدمي الخدمات المالية:

- توفير خدمات استثمارية إذا احتاج العميل.
- الاهتمام بشكاوى العملاء والتعامل معها بكل حيادية. (الضيف، 2020)

ويواجه مسار تعزيز الشمول المالي عدة تحديات وعراقيل تتمثل اهمها (فلاق و اخرون، 2019، صفحة 10):

1. عدم تطوير البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في المستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة الأخيرة لا يزال الكثير منا يفتقر لوجود المقومات الاساسية التي تمكن اهمها في وجود نظم كفؤة للاستعلام الائتماني والرهانات والإقراض المضمون وضمانات حقوق الدائنين؛
2. ضعف مستويات المنافسة بين المؤسسات المالية المصرفية العربية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد او الشركات؛
3. غياب تصنيف المالي والقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية، وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على التنظيم التمويل الصغير، سواء من قبل البنك المركزي او من جهة مالية إشرافية مستقلة، وقد ادت هذه العقبات الى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الاصغر وتقييد قدراته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع او الاقتراض؛
4. يجلى تطوير المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار ومحدودية ادوات وأسواق الدين المحلية وبوجه خاص اسواق السندات و الصكوك، مما نتج عنه تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الاجل لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة لأجل للأفراد والشركات؛
5. عدم امتلاك لأفراد للأموال الكافية من اجل فتح حساب في البنك او اي مؤسسة مصرفية مالية، يعتبر أحد اهم الاسباب لعدم استخدام الخدمات المالية؛
6. انخفاض مستوى الوعي المالي، حيث يرى العديد من الافراد عدم الحاجة لوجود حساب مصرفي في اي مؤسسة مالية؛
7. العامل الديني حال دون حصول البعض حساب في مؤسسات مالية رسمية، وعدم ثقتهم في المؤسسات المالية.

4.خدمات تطبيق m-pesa في كينيا:

1.4التعريف بمنصة m-pesa:

m-pesa هي خدمة مصرفية عبر الهاتف المحمول تسمح للمستخدمين بتخزين الأموال وتحويلها من خلال هواتفهم المحمولة. تم إدخال m-pesa في كينيا كطريقة بديلة لسكان البلاد للحصول على الخدمات المالية،

حيث أطلقت شركة safaricomأكبر مشغل للهواتف المحمولة في كينيا m-pesa في عام 2007. الخدمة عبارة عن مزيج من كيانين بحيث يعني mالهاتف المحمول (mobile)وpesaيعني المال أو الدفع باللغة السواحلية (لعلاوي و خليل، 2021)

2.4تطور منصة m-pesa:

تعد m-pesaمن أنجح خدمات تحويل الأموال وهي تسمح لملايين الأشخاص الذين لا يملكون حسابات مصرفية أولا يستخدمون الحسابات المصرفية إرسال واستقبال الأموال ودفع الفواتير، يسجل الزبون لدى أي وكيل معتمد فيتم إنشاء حساب مرتبط برقم هاتفه النقال.

تتيح خدمات تطبيق m-pesa للناس تحويل الأموال حتى في حالات عدم امتلاكهم بطاقات بنكية أو حسابات بنكية، فبعد مرور السنة الأولى من العمليات لوحظ أنه بين 80 **%**و90 **%** من عملاء خدمة تحويل الأموال عن طريق الهاتف النقال m-pesaاستخدموها في إرسال الأموال لأقاربهم في المناطق الريفية.

وكان تحويل الأموال عن طريق الرسائل النصية هو أول الخدمات المتاحة، فبإمكان المستخدمين إرسال واستقبال الأموال إلكترونيا عن طريق هاتف محمول عادي، ويجري تبادل الأموال، أي الإيداع والسحب بواسطة شبكة من وكلاء يحلون بالأساس مكان ماكينات الصراف الآلي ومن بين وكلاء m-pesaالمتاجر الصغيرة، محطات الغاز، مكاتب البريد وحتى فروع المصارف التقليدية ومع مرور الوقت بلغ عدد وكلائها ما يفوق عدد ماكينات الصراف الآلي 40 مرة في كينيا.

يمكن لأي شخص استخدام منظومة m-pesa إلا أن المستخدمين غير المسجلين في الخدمة يدفعون رسوما أعلى بكثير من غيرهم المسجلين ولديهم حسابات، المراد من ذلك تشجيع مزيد من الناس على فتح حسابات في المنصة.

واصلت منظومةm-pesaتوسيع نطاق خدماتها منذ عام 2007. في البداية، كانت خدماتها تقتصر على شراء البث لمكالمات الهواتف النقالة أو دفع فواتير الخدمات العامة والرسوم المدرسية. في عام2012، أطلقت m-pesaخدمة تمكِّن المستخدمين من فتح حسابات التوفير ذات الفائدة والحصول على قروض قصيرة الأجل. وأطلقت سفاري كوم في عام 2017 منظومة تمكن صغار المزارعين من استخدام الهواتف المحمولة للتواصل مع الموردين (بشأن الأسمدة والبذور والأعلاف الحيوانية على سبيل المثال)، والمهندسين الزراعيين، وخدمات المعلومات، وحتى المنافذ لبيع محاصيلهم .

لقد كان لاعتمادm-pesaتأثير هائل في ساحة الشركات الناشئة في نيروبي فعلى مدار السنوات القليلة المنصرمة، شهدت نيروبي نموًّا فائقًا للشركات الناشئة العاملة في إطار النظم البيئية مع نماذج للأعمال القائمة على أساسm-pesaووفقًا لأحدث تقرير عن تمويل الشركات الناشئة في أفريقيا، بلغ إجمالي المبالغ التي جمعتها الشركات

الناشئة الكينية 32.8 مليون دولار أمريكي في عام 2017، وهو ثالث أكبر مبلغ جمعه أي بلد في القارة. وثمة 38 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تعمل حاليًا في كينيا.(**attia, 2020**)

3.4 دور منصة m-pesa في تحقيق الشمول المالي في كينيا:

لقد أحصى برنامج "FSD KENYA" وهو برنامج مستقل لتعزيز الشمول المالي، 49 منصة إقراض إلكترونية على الهواتف المحمولة، تتبع كبرى البنوك العاملة في كينيا.

الجدول 02: استخدام الهواتف المحمولة لتحويل الأموال في أفريقيا الحديثة

المرتبة	البلد	نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب جوال للمعالات المالية (%)
01	كينيا	58.4%
02	الصومال	37.1%
03	أوغندا	35.1%
04	تنزانيا	32.4%
05	ساحل العاج	24.3%
06	زمبابوي	21.6%
07	بوتسوانا	20.8%
08	رواندا	18.1%
09	جنوب أفريقيا	14.4%
10	غانا	13%

المصدر: موقع https://ar.history-hub.com/astkhdam-alhoatf-almhmol-lthoyl-alamoal-fy-afrykya-alhdyth تاريخ الإطلاع :2022/05/21

من الجدول يمكن أن نلاحظ ترتيب كينيا يأتي في صدارة الدول الأفريقية لاستخدام البالغين حسابات الجوال في المعاملات المالية بنسبة 58.4%ما يفسره الانتشار الواسع لاستخدام التكنولوجيا المالية في المعاملات المالية داخل المجتمع الكيني .(**mbiti & n.weil, 2016**)

الشكل 03: نسب استخدام الحساب المصرفي التقليدي مقابل الهاتف المحمول بحسب التركيبة السكانية

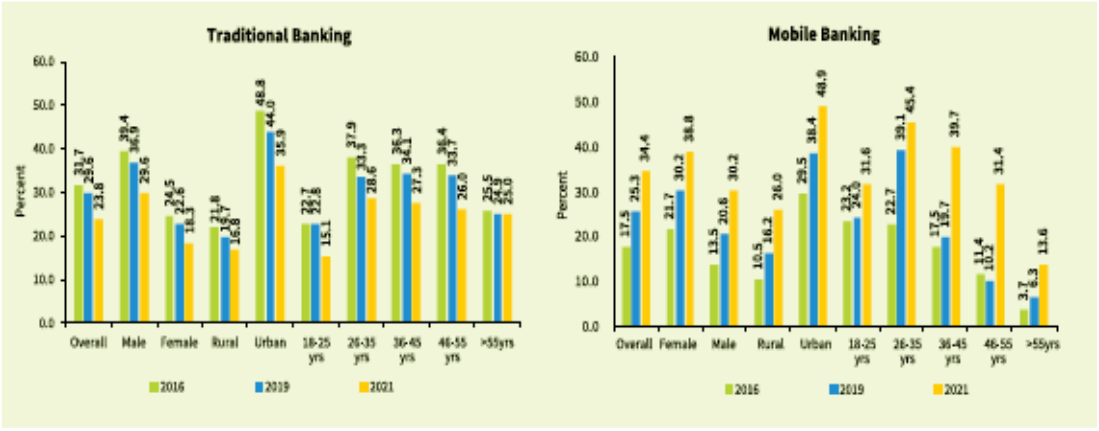

المصدر : finacces houeshold survey decembre 2021 page 29/central bank of kenya

الملاحظ من خلال البيانات أعلاه انخفاض الاستخدام العام للحسابات المصرفية التقليدية فمثلا في سنة 2019 كان 29.6% أصبح 23.8 % في 2021أي بمقدار تخلي عن الحسابات المصرفية التقليدية قدره 5.8%، يتبعه ارتفاع لاستخدام الهاتف المحمول المصرفي من 25.3% خلال 2019 إلى 34.4 %في 2021 أي زيادة تقدر ب 9.1 %

هذا ما يعكس توجه المجتمع الكيني بمختلف تركيباته الجنسية والعمرية الى استخدام الهاتف المحمول في المعاملات المالية والتخلي عن استخدام الحسابات المصرفية التقليدية، ولعل من أهم ما ساعد على ذلك تطوير منصات تحويل الأموال وتوسيع خدماتها وعلى رأسها منصة **m-pesa** التي ظهرت سنة 2007. في البداية، كانت خدماتها تقتصر على شراء البث لمكالمات الهواتف النقالة أو دفع فواتير الخدمات العامة والرسوم المدرسية. في عام2012، أطلقت**m-pesa** خدمة تمكّن المستخدمين من فتح حسابات التوفير ذات الفائدة والحصول على قروض قصيرة الأجل. وأطلقت سفاري كوم في عام 2017 منظومة تمكن صغار المزارعين من استخدام الهواتف المحمولة للتواصل مع الموردين. بحيث أنه في كل مرة تطور وتوسع من نشاطها تستهدف شريحة أوسع من الزبائن، وبالنسبة للبيانين السابقين نلاحظ أن الفترة 2019 الى 2021 تميزت بظهور وباء **covid-19** الذي شمل العالم امتاز بسرعة العدوى الفيروسية الأمر الذي ساهم بقوة في تفضيل وتوجه المجتمع الى الخدمات المصرفية عن بعد وهو الأمر الذي توفره منصات تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول.

الشكل 04: **تطور الشمول المالي في كينيا بين 2006–2021 من المصادر الرسمية وغير رسمية والمستبعدة.**

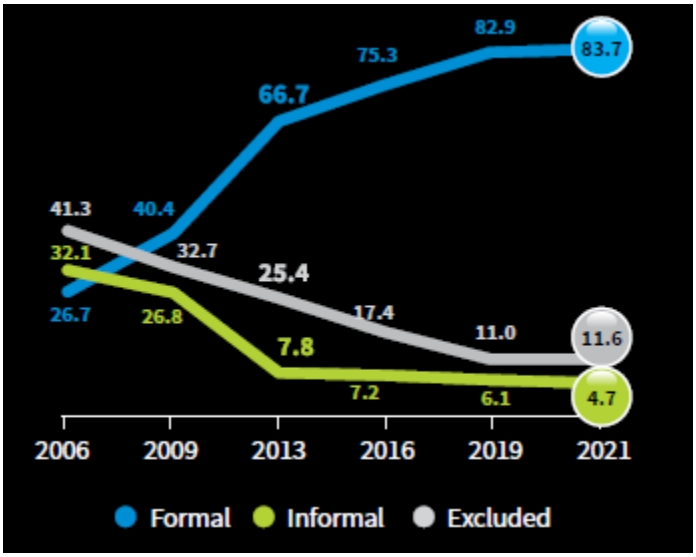

المصدر: finacces houeshold survey decembre 2021 page 10/central bank of kenya

الملاحظ ومن خلال المنحنى البياني أعلاه يمكن تقسيمه إلى ثلاث مراحل رئيسية فترة بين 2006 و2009 وفترة مابين 2009 و2013 وأخيرا فترة 2013 و2021.

الفترة الأولى: 2006–2009: سنة 2006 كان الشمول المالي من خلال مصادر رسمية 26.7% ومن مصادر غير رسمية 32.1 %والمستبعدة 41.3 %ولكن خلال سنة 2009 تجاوز الشمول المالي من خلال مصادر رسمية المصادر الغير رسمية ب 13.6% وأهم ما ميز هذه الفترة هو بداية استخدام التكنولوجيا المالية في المعاملات المالية بالبلد وبالضبط منصة **m–pesa** سنة 2007 التي من خلالها زاد الشمول المالي من المصادر رسمية واعتمادها من الكثيرين من الأفراد بداية الأمر في تحويل الأموال إلى أهاليهم في المناطق النائية.

الفترة الثانية: 2009–2013 خلال هذه الفترة نلاحظ الزيادة المتسارعة للشمول المالي عن طريق المصادر الرسمية من 40.4 %سنة 2009 إلى 66.7 % سنة 2013 أي بزيادة 26.3 % خلال أربع سنوات وهي نسبة لا بأس بها تعكس التوجه الصريح لتبني استخدام التكنولوجيا في المعاملات المالية، وتميزت هذه الفترة بازدياد عدد الشركات الناشطة في المجال وتطوير منتجاتها مثل منصة **m–pesa** وخلال سنة 2012 أصبح بالإمكان فتح حسابات توفير بالفائدة والحصول على قروض لأجل ما ساعد على توسيع مجالها وجلب شريحة أخرى من الزبائن.

الفترة الثالثة : 2013-2021 : والملاحظ أنه وخلال هذه الفترة بلغ الشمول المالي مستويات قياسية 83.7% سنة 2021 مقابل 66.7 % سنة 2013 يقابل هذه الزيادة الانخفاض القياسي أيضا في استخدام المصادر الغير الرسمية والمستبعدة وهو ما يعني التحول الكبير لكافة أطياف المجتمع للخدمات المالية التي توفرها المصادر الرسمية بعد أن طورت من منتجاتها من خلال تطبيقات بسيطة وسريعة وفعالة، وأهم ما ميز هذه الفترة وخصوصا عام 2017 هو ابتكار منصة **m-pesa** منظومة تمكن صغار المزارعين من استخدام الهواتف المحمولة للتواصل مع الموردين، وكذا ظهور فيروس **covid-19**كل هذا ساهم في اللجوء إلى ما يسهل العمليات على المزارعين ويحمي المواطنين من خطر الإصابة وهي العمليات المالية عن بعد وهذا حقا ما وجدوه في تطبيقات الهاتف النقال لتحويل الأموال وعلى رأسها **m-pesa**.

الجدول 03: نسبة السكان البالغين (+15)ممن يملكون حساب مالي عبر الهاتف المحمول خلال سنتي 2014-2017.

الفئات		السنوات		المتوسط العالمي	
		2014	2017	2014	2017
حسب الجنس	ذكور (+15)	62	77	3	6
	إناث (+15)	55	69	2	3
حسب العاملين أو البطالين	العاملين (+15)	62	78	2	5
	غير العاملين (+15)	44	52	1	3
حسب السن	صغار البالغين (15-24)	52	70	3	6
	كبار السن (+25)	62	74	2	4
حسب المستوى التعليمي	التعليم الابتدائي و أكثر(+15)	51	57	2	3
	التعليم الثانوي وأكثر(+15)	67	84	2	6
حسب الغنى أو الفقر	أفقر 40%	52	59	1	3
	أغنى 60%	63	82	3	5
الإنتماء الريفي	سكان الأرياف (+15)	57	73	2	4
إجمالي نسبة السكان البالغين الذين يملكون حساب المال عبر الهاتف المحمول (+15)		58	73	2	4

المصدر: (بوزانة و حمدوش، 2020، صفحة 18)

يعد مؤشر ملكية حساب مالي عبر نظام الهاتف المحمول من أهم مؤشرات الشمول المالي الرقمي ومن خلال الجدول أعلاه و المقارنة بين مختلف فئات المجتمع سواء من حيث الجنس أو العمر أو الحالة المادية و كذلك المستوى التعليمي نلاحظ ارتفاع هذه النسبة في كافة الحالات بين سنتي 2014 و 2017 و هذا ما لا يدع لنا شكا للقول أن مؤشر الشمول المالي في تصاعد وتغلغل تكنولوجيا الهاتف المحمول في المعاملات المالية و تقلص فجوة المستبعدين ماليا تدريجيا ، وهذا طبعا نظرا لما وجده هؤلاء من خصائص سهلت عليهم معاملاتهم المالية، بحيث أنه قد تم إدراج 73% من الكينيين ضمن هذا المؤشر 2017 مقارنة ب 2014 حيث كانت النسبة 58% .

الشكل 05: منحنى مبالغ تحويلات **m-pesa** بالمليار شلين كيني بين 2020-2021

المصدر: state of the economy : 2021 year in review ;fsd kenya ;march 2022 ; page 20.

الملاحظ من خلال منحنى التحويلات المالية لتطبيق **m-pesa** أنه بين أفريل و سبتمبر لسنة 2021 تم تحويل 653 مليار شيلن كيني ، و هذا يعادل 11% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفترة نفسها و زيادة بنسبة 61 % من نفس الفترة في السنة السابقة ، هذا ما يفسره المساهمة الكبيرة لتطبيق **m-pesa** كأحد منتجات التكنولوجيا المالية في رفع فعالية القطاع المالي في جانب التحويلات المالية، فقد اصبحت المبالغ المحولة عن طريقه ضخمة جدا و هي في تزايد من سنة لأخرى ، وهذا يعود للثقة الكبيرة التي اكتسبها التطبيق نظرا لفعاليته وانخفاض تكاليفه و كذلك بالنسبة لهذه الفترة ساعد ايضا انتشار فيروس كورونا في التوجه الى كل ما هو بعدي ويؤدي نفس الغرض و هو فعلا ما جدوه في تطبيق **m-pesa** .

5. الخاتمة:

يعد الشمول المالي أمرا مهما في تحقيق العدالة المالية بين أفراد المجتمع من خلال تمكينهم من الخدمات المالية والمصرفية الضرورية لتسوية معاملاتهم المالية، مما يساهم في القضاء على الفقر والجوع وتوفير مناصب شغل والمساهمة الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي الفعال.

تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز درجة الشمول المالي من خلال تبسيط الخدمات المقدمة ليتمكن منها كافة أطياف المجتمع، بحيث أصبح القيام بالتحويلات المالية من خلال تطبيق مثبت بالهاتف المحمول بكل سهولة.

يعد تطبيق m-pesa نموذجا في تطوير الشمول المالي في كينيا فقد حقق قفزة كبيرة في تغطية الفئات المهمشة ماليا وإعطاء الفرصة للجميع للمشاركة في الاستفادة من خدماتها وتحقيق العوائد التي تنفع الأفراد والبلاد في تحقيق التنمية المستدامة.

مع هذا ما يزال الطريق أمام كينيا طويلا في هذا المجال، لذا عليها الاستفادة من تجارب الدول التي سبقتها في الميدان، وأن تدعم الدولة أكثر التكنولوجيا المالية بما يحقق الاستقرار الاقتصادي للبلاد، والرفاهية للمجتمع، من خلال التعاون والتكامل بين القطاعين العام والخاص

6.المراجع :

attia, h. (2020). financial inclusion in the technology led globalization age. *Arab Monetary Fund*, 68. .

mbiti, i., & n.weil, d. (2016). *mobile banking :the impact of m-pesa in kenya*. chicago: university of chicago press.

اسامة فراح، و رحمة عبد العزيز. (27 05, 2021). الشمول المالي و دوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك. *مجلة طبنا للدراسات العلمية الأكاديمية، 4*(2)، 648.

ايمن بوزانة، و وفاء حمدوش. (2020). مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي تجربة كينيا نموذجا. *مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، 1*(6)، 4.

جلال الدين بن رجب. (2018). *احتساب مؤشر الشمول المالي و الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية*. صندوق النقد العربي،22.

رفقة صابغ، و سليمة غرفي. (30 12, 2020). الشمول المالي في الدول العربية واقع وافاق. *مجلة ابعاد اقتصادية، 10*(2)، 516.

زهرة سيد اعمر، و دحمان بن عبد الفتاح. (2020). التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي- دراسة حالة الشرق الأوسط و شمال افريقيا. *مجلة التكامل الاقتصادي*، 66-67.

صليحة فلاق، و و اخرون. (2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي. *مجلة التكامل الاقتصادي*(4)، 3.

طاوس غريب، و حنان دريد. (10 05, 2021). استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. *المجلة الجزائرية والادارة*، 182.

فضيل البشير الضيف. (29 06, 2020). واقع تحديات الشمول المالي في الجزائر. *مجلة ادارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية*، *6*(01)، 477.

محمد طارق لفتة، و بيداء ستار لفتة. (2019). دراسة تحليل ضرورات الشمول المالي في العراق الفرص و التحديات. *مجلة دراسات محاسبة و مالية*، 4.

مليكة كركار. (2019). الشمول المالي : هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*، 364.

نعمة نغم حسين، و احمد نوري حسن مطر. (2020). *الشمول المالي متطلبات التطبيق و مؤشرات القياس.* عمان: دار الايام للنشر و التوزيع،41-43.

نواري لعلاوي، و عبد القادر خليل. (2021). مساهمة تحويل الأموال عن طريق الهاتف المحمول في إرساء الشمول المالي تجربة كينيا و محاولة الاستفادة منها في الجزائر. *مجلة أبعاد إقتصادية*، 815.

ياسين بن الضب. (2019). أثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة 2013/2012. 7-8. ورقلة.